الاسم العدل فخرج العدل هو اخراج الكلمة عن صيغتها بغير قلب او تخفيف او الحاق
او معنى زايد فخرج نحو ايئس فانه خرج عن صيغته الاصلية وهي يئس بالقلب
وخرج نحو كوثر فانه خرج عما ذكر بزيادة الواو فيه لاجل الالحاق وخرج نحو
رجيل مصغرا فانها خرج عن صيغة التكبير بسبب افادة معنى زايد
عن معناه الاصلي وهو التحقير واعلم ان العدل على نوعين تحقيقي
وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف نحو ثلاث ومثلث فقد قام الد
علي انهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاثة ثلاثة بمعنى
واحد وتقديري وهو الذي لا يدل عليه الا منع الصرف كعمر اذ لو وجدناه
منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر مثل أدد وسمع فيه ايضا
خماس هذا مروي عن بعض العرب واما الالفاظ الثمانية وهي احاد وموحد
الى رباع ومربع فمتفق عليها وقال ابو حيان الصحيح ان يبنى مسموعا
من واحد الى عشرة حكى البنائين ابو عمر والشيباني وحكى ابو حاتم وابن
السكيت من احاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الذي
في قولك مررت بنسوة اخرى لانها جمع لاخرك انثى اخرب الفتح بمعنى
مغاير واخر من باب اسم التفضيل فيا سبه ان يكون في حال مجرده من
ال والاضافة مفردا مذكرا نحو ليوسف واخوه احب الي ابينا منا ونحو قل
ان كان اباؤكم وابناؤكم نحو احب الكم فكان القياس ان يقال مررت بامرأة
اخرو بنسوة اخرو برجال اخرو برجلين اخرين بفتح الهمزة المهموزة فيهن ولكنهم
قالوا اخرى واخرين بضم الهمزة واخروك قال تعالى فعدة من ايام اخر واخروك اعترفوا بذنوبهم فاخران يقومان وانما خص النحويون
اخر بالذكر لان في اخري الى التانيث وهي او ضح من العدل واما اخروت
واخران فمقدران بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب واما اخر بفتح الهمزة
فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن
اه توضيح مع بعض تصريح معدول عن الاخر قال ابو حيان جرت عادة
النحاة ان يقولوا في اخر انها معدولة عن الالف واللام يعنون انه حكم لها
بحكم ما فيه الالف واللام من اجل التفضيل من حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث الالف وال
كهو فكان ينبغي ان تستعمل بالالف واللام كافعل التفضيل الذي هو الاصل

اولئك بدليل انهم عدلوا عن ذلك واستعملوها بغير الالف واللام قال والاكثرون
يقال انها معدولة عما فيه الالف واللام وهي نكرة والذي منه الالف واللام معرفة
ذكره الحلبي ثم اه قول الم معدول عن الاخر خلاف التحقيق والتحقيق
كما في الاشموني كغيره ان المانع من صرف اخر كونه صيغة معدولة عن
آخر مرادا به جمع المونث لان حقه ان يستغني فيه بافعل عن فعل لتجرده
من كبير صحيح ال كما يستغنى بالكبرى في قولهم رايتها مع نسا اكبر منها وكون جمع
كن فعل امر مث كان الناقصة واسمه مستتر فيه وكذا خبر وجمع مذ
متعلق به وكذا ممنع ومشبه نعت لجمع ومفاعل مفعول مشبه او الفا
معطوف عليه اي كن كالفاظ ممنع صرف جمع مشبه مفاعل او المفاعيل قال في ش
الكافية الجمعية ليست بشرط بل ما كان على هذين الوزنين منع صرفه
وان فقدت الجمعية لكن بشروط ان لا يكون بعد الالف ياء مشددة لم
توجد قبل الالف نحو اري وان لا تكون الالف عوضا عن احدى ياءي النسب
كيماني وان لا تكون الكسرة عارضة كتواني وقال الاشموني بعد كلام
طويل وقد ظهر من هذا ان زنة مفاعل ومفاعيل ليست الا جمع
او منقول من جمع كما سياتي في قوله وان سمي بذا لخ ثم قال ويتحد
منع صرف ثمان مشبهاته بجوار ما فيه من معنى الجمع وان الفه غير عوض
في الحقيقة قال في الكافية وشبه ثمان بجوار من قد قال يجدن اثمانا مؤلفا
بلقاحها والمعروف فيه الصرف لما تقدم وقيل هما لغتان اه مشبه
مفاعيل اي في الهيئة كما قيده في التسهيل ليدخل ما اوله غير ميم كدوان
وقناديل الجمع المتناهي سمي بذلك لانهما لا نظير لهما فلا يجمعان
مرة اخرى قال الفارضي وجمع صواحب على صواحبات واياما من على
اياما مين في قولهم جرت الطيرا يامين لكونه نزل منزلة الاحاد فقدر انه جمع
وقد اتفقوا على ان احدى العلتين هي الجمع والراجح ان الثانية هي
خروجه عن صيغ الاحاد وهو معنى قولهم ان هذه الجمعية قائمة مقام
علتين كل جمع بعد الفه حرفان لم يذكر الاشموني له شروطا مفصلة
وقد نظمتها اجمالا فقلت
وما اتى مشابها مفاعلا او المفاعيل بفتح اولا وكون ثالثه حقا الف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)